

النتيجة المرجوة، وبعبارة أخرى: كانت النتائج تدعوه سلفاً إلى اختيار مقدمات مُعَيَّنَةٍ وألفاظٍ بعينها، يمكن استبدال غيرها بها، وهذا أبين شيء على ضعف أمثال هذه العلل، ومن ذلك توجيهه للعلاقة بين لفظ «حتى» ومعناها، قال: «وأما حتى فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها كلفظ الحدّ، جاء قبل تاءين، والحد جاء قبل دالين . . .» فقد حرص في المقدمة الثانية على أن يدخل لفظ الحد فيها، والعقل لا يأبى أن يقال: وغاية كل شيء آخره أو نهايته، وهنا لانجد علاقة بين اللفظ والمعنى، فتلمس الحدّ، وربط حتى به، شيء لا يقوم على أساس، وقد يقال: ما المانع ان يكون الواضع قد نظر إلى هذه الكلمة وهي الحدّ، عندما احتاج إلى لفظ يدل على غاية ما بعده لما قبله؟ ونجيب بأنه كأن الأولى بل الواجب أن يكون ما يشتق منه هو لفظ الانتهاء أو لفظ الآخر، فلكل شيء بداية ونهاية، وأول وآخر، وحتى لاتفيد معنى الفصل الذي تعطيه كلمة الحد، وإنما تفيد معنى النهاية والغاية.

ومن المقدمات التي تحتاج إلى نظر مذكوره في اختصاص المخبر عنه بالضمّة، فقد قال: إنه «أقوى حظاً في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة(١)». فتراه معتسفا عندما قال في المقدمة الأولى: إن المبتدأ أقوى حظاً، فإن الشأن أن يقال: أكثر حظاً، وهنا لاتكون علاقة بين الضمة وبين المخبر عنه.

هذا، والحديث عن العامل متصل بحديث العلة، لأنه يقوم على توجيه علامات الإعراب، وسوف نعرض فيما يلي رأيه في العامل، وتفسيره لظاهرة الإعراب.

---

(١) ن. ٤٠٦ م.